النزاهة تسترد 460 مليون دينار إلى خزينة الدولة في بابل

بغداد— محمد الصالحي

تمكنت هيئة النزاهة من استرجاع مبلغ قدره 460 مليون دينار إلى خزينة الدولة من حساب شركة أهلية متعاقدة مع محافظة بابل لتنفيذ مشروع خاص ببلدية الحلة فيما حملت وزارة الصناعة والمعادن مديري الشركة العامة للاسناد الهندسي وشركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية مسؤولية هدر الاموال العامة.

قالت الهيئة في بيان تلقته (الزمان) أمس تم (استرجاع مبلغ 460 مليون دينار إلى خزينة الدولة، وهو المبلغ الذي يمثل قيمة الضرر الواقع على المال العام في السلفة التشغيلية الممنوحة لإحدى الشركات الأهلية المتعاقدة مع ديوان محافظة بابل لتنفيذ مشروع تجهيز وفحص آليات مديرية بلدية الحلة). وأضاف (وتشير تفاصيل القضية الجزائية المقامة في الهيئة استناداً إلى أحكام المادة 340 عقوبات بحق المدير المفوض للمصرف الأهلي الضامن للشركة لعدم تسديد المصرف لمبلغ خطاب الضمان الخاص بالمشروع، ولا سيما أن المحافظة قامت بسحب العمل من الشركة فتوجب على المصرف تسديد مبلغ الضمان).

لجنة تضمين

ومن جانبه نقل بيان للوزارة تلقته (الزمان) امس (بناء على توصيات لجنة التضمين المركزية صادق الوزير على تضمين المديرين مبلغا قدره 21 ملياراً و645 مليون دينار عن فقدان سكراب حديد يقدر بـ 77398 طنا في موقع تل الطاسة في الطارمية التابع لشركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية وذلك بسبب تقصيرهما في الحفاظ على المال العام).

واضاف ان (الوزارة عملت وفق قانون التضمين الذي اقره البرلمان رقم 31 لسنة 2015 وتعليمات وزارة المالية رقم 2 لسنة 2017 في اصدار قرار العقوبة بالتضمين على مديري الشركتين). مشيرا الى ان (القانون ينص على ان يضمّن الموظف او المكلف بخدمة عامة قيمة الاضرار التي تكبدتها الخزينة العامة بسبب اهمال او تقصير أو مخالفة القوانين والقرارات والانظمة والتعليمات). واوضح ان (لجنة التضمين المركزية تولت التحقيق وفق احكام هذا القانون واطلعت على جميع المستندات والبيانات وحررت محضرا ثبتت فيه ما قامت به من اجراءات مع توصياتها بشأن تضمين المديرين قيمة الاضرار في الموقع ورفعته الى الوزير محمد شياع السوداني). لافتا الى ان (الوزير صادق على توصيات اللجنة بتضمين المديرين قيمة الاضرار حرصا منه على الحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين). وفي البصرة قال مصدر امس ان (محكمة تحقيق قضايا النزاهة في البصرة تمكنت من ضبط متهم انتحل شخصية مواطن عراقي مقيم في دولة الإمارات عن طريق تزوير مستمسكات رسمية باسمه والقيام بترويج معاملات بيع لعدة عقارات مسجلة باسم المواطن الذي يقيم خارج العراق).

تزوير وكالات

مبيناً أن (المتهم قام أيضاً بتزوير وكالات لعدة أشخاص يقيمون خارج العراق وبيع عقاراتهم الواقعة في مدينة البصرة (مركز المحافظة) وقضاء الزبير وبغداد) .واشار المصدر الى أن (المتهم اعترف بقيام عدد من أصحاب مكاتب العقارات في البصرة بالمساهمة معه في ارتكاب جرائمه). مضيفاً أن (المتهمين سوف يحالون الى المحكمة المختصة بعد اكمال الاجراءات التحقيقية).

شعار هيئة النزاهة

خبير لـ (الزمان): تصنيف المركزي للمصارف يخلق المنافسة في الخدمات

مجلس الوزراء يلغي شرط الكفيل من قرض بسماية

بغداد— قصي منذر- شيماء عادل

وافق مجلس الوزراء على الغاء شرط الكفيل من القروض الخاصة بمشروع بسماية الاستثماري والأكتفاء برهن الوحدة السكنية لأحد المصارف الحكومية.

ونقل بيان تلقته (الزمان) امس عن رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي رؤوف الأعرجي القول أن (المجلس وافق برئاسة حيدر العبادي على الغاء هذا الشرط لدعم المشروع وللتخفيف عن كاهل المواطنين الراغبين بشراء وحدات سكنية)، داعياً المواطنين الى (أغتنام الفرصة والأسراع بالتسجيل على المشروع) ,مشيرا الى ان (رهن الوحدة السكنية يكون لإحد المصارف الحكومية وهي الرافدين او الرشيد او العراقي للتجارة).

وكان المجلس قد ناقش في جلسته اول امس موضوع الاستثمار في المشروع السكني المتكامل بمحافظة ميسان. وقال البيان انه (تمت مناقشة موضوع الاستثمار في المشروع السكني المتكامل المحافظة كما وجه الهيئة ذاتها باستكمال التفاصيل المطلوبة).

واضاف انه (صوت على ابرام عقد مشاركة بين شركة ناقلات النفط العراقية والشركة العربية البحرية لنقل البترول التي يسهم العراق بجزء من رأسمالها).

واوضح البيان ان (المجلس وجه ايضا بتسريع اجراءات البطاقة الوطنية في بغداد والمحافظات بالاضافة الى توجيه وزارة المالية بتحويل 25مليار دينار من موازنة وزارة النقل الى حساب شركة ديو الكورية المنفذة لمشروع كاسر الامواج الغربي لميناء الفاو وتشكيل لجنة للتفاوض مع احدى الشركات التي عرضت احالته لمشروع استثماري).

تشكيل لجنة

وتابع البيان انه (تقرر تشكيل لجنة تتولى اعادة النظر بمشروع قانون التخطيط العمراني وكذلك الإسراع في اجراءات التدقيق الامني للموظفين في مناطق محافظة نينوى المحررة).

على صعيد آخر وصف الخبير الاقتصادي عبد الحسين المنذري بتصنيف سياسة البنك المركزي بتصنيف المصارف بالجيدة ووسيلة لخلق المنافسة فيما بينهم في تقديم خدمات مصرفية ومالية جيدة , فيما دعت اللجنة الاقتصادية النيابية البنك الى الالتزام بالحيادية وعدم التمييز بين المصارف.

وقال المنذري لـ (الزمان) امس ان (البنوك المركزية في العالم تمتلك تصنيفات للمصارف على مستويات عدة ووفق محددات تتعلق بعضها بقوة رأس مال المصرف والاخر بعدد الزبائن فضلا عن امتلاك الانظمة المصرفية الشاملة).

مبينا ان (التصنيفات التي يستخدمها البنك تعد سياسة ناجحة كونه سيؤدي الى خلق المنافسة بين المصارف للحصول على التصنيف الائتماني ويجعل المصارف تسعى من اجل الوصول الى هذا التصنيف الجيد بنزاهة ومهنية) مشيرا الى ان (البنك يعول في بعض الاحيان على هذه التصنيفات بسبب وجود مصارف غير مستوفية للشروط واغلبها تريد الدخول في مزاد العملة). وحذرت اللجنة البنك المركزي من الاستمرار بسياسة تصنيف المصارف إلى درجات متفاوتة للاشتراك في نافذه مزاد العملة، داعية الى الالتزام بالحيادية وعدم التمييز.

استشراء الفساد

وقال بيان امس ان (سياسة البنك هي احد اسباب استشراء الفساد لدى موظفيها كونها لاتمت بصله للقانون الذي ينص على المساواة وعدم التمييز بين مصرف واخر).

مشددا على (ضرورة التزام البنك بالاساليب المهنية والقانونية في التعامل مع المصارف)، موضحا ان (التلاعب في تنفيذ سياسة البنك عبر الأهواء الفردية غير المستندة الى أسس اقتصادية رصينة قد تجلب المخاطر لاقتصاد العراق الذي يمر بتحديات شديدة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها الشعب)، واهاب البيان بالقائمين على ادارة البنك (بغلق الابواب المشجعة على الفساد من قبل بعض الموظفين).

مبينا ان (عكس ذلك سوف يعرض سمعة هذه المؤسسة العريقة الى الاهتزاز ويفقدها الثقة مما يؤثر سلبا على الوضع النقدي العام في البلاد بما في ذلك التأثير على قيمة العملة الوطنية). ودعا البيان البنك الى (الالتزام بالحيادية وعدم التمييز بين المصارف والتعامل سواسية في نافذة بيع العملة والغاء سياسة التصنيف المبنية على اجتهادات غير محسوبة لتجنب لجوئنا الى الاستجوابات والمساءلة في البرلمان).

وكان البنك قد اكد انه لا يميز بين المصارف المحلية والاجنبية بدخولها في نافذة بيع العملة فيما بين ان دخول هذه المصارف بشكل عام يكون وفق معايير معتمدة من قبله.

سامي الاعرجي

عبد الحسين المنذري

افطار : افطار جماعي في باحة جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد (صورة من مواقع التواصل الاجتماعي)

تحية لقليل وشتم للأكثرية

من القلب وفرضا على الانف، تحية لمقاتلين شرفاء، تصحح دماؤهم اخطاء الاغبياء في السياسة الشياطين في السرقة الكذابين على الله وال نبيه.

تحية لقليل العدد من شرفاء الداخل شعبا ومعارضين ومعرضين شرفاء ماتوا لاجئين، وشاهت وجوه شباب وشيبة داخل كانوا لصوصا وتحولوا للصوص بأسم الدين و السياسة، لشباب ادعى المعارضة وهو لم يحم حتى عفته وحار بتخطيط لحيته والتملق للوصول.

تحية لكل شهيد وذويه، وتحية لابطال من الكرد والعرب قاتلوا ويقاتلون دفاعا، واحذيتهم كانت وتكون على رؤوس سفلة الداخل والخارج الذين لا هم لهم الا البطن واسفل البطن.. تحية للحكيم الاكبر ولباقر وصادق الصدر ولبارزاني ومن سار بطريقهم مؤمنا، وقبح الله وجوها تلبست اسمهم وخانتهم.. تحية للكلمة السياسية الذكية التي تحمل صدق علي وعبقرية ابن عباس، وبعدا لكاشفي عوراتهم من المنتشرين في السياسة والاعلام وفي مراكز قرارات تمنع حقوق الشهداء الحقيقين لا النصنرع منهم شهداء ومصنوع منهم معتقلين.. تحية للاعلام المتخصص بالاعلام، ولا خيرا بأعلان يصنعه اصحاب رسائل التواصل للتأثير باللجان، خدمة للبعث مقابل اكل بطن ولبس الزيتوني ومؤازريهم من دعاة انهم مثقفون و تمس دماؤهم لشهداء.. تحية للثابتين على القيادات الاصيلة، وبعدا لمن يؤجر فكره وظهره واسفل ظهره لمن يكون في السلطة.

شامل حمد الله

اربيل

حماية المنتج الوطني يحتاج قراراً حاسماً

تضع الدول ولاسيما منها التي تريد تنمية انتاجها الوطني سواء اكان زراعيا او صناعيا او خدمات ,سياسات تنموية وخططاً خمسية او عشرية وربما اطول او اقصر من ذلك والعبرة بالتأكيد ليس في وضع الخطط فقط بل باختيار الناس الكفوئين والوطنيين لتنفيذ هذه الخطط التي لا يقتصر تنفيذها على هؤلاء بل بالتأكيد بجهود الاجهزة المختصة ولكن يبقى للمتابعة والمحاسبة شان كبير في تحقيق المطلوب من هذه الخطط و يفترض بالجهات المعنية هي من تحدد الاسبقيات في الانتاج والاسبقيات في التصدير والاستيراد ومن ثم تحديد ماهي السلع او الخدمات التي لا يمكن للمنتج العراقي سواء اكان في القطاع الخاص او القطاع العام انتاجها نعم تحدد وتتخذ الاجراءات السليمة لا استيرادها من منا شيء معروفة جرى التعامل معها سابقا ولها مصداقية في التعامل والتبادل التجاري وذلك من اجل ضمان النوعية والكلفة الاقل اما ما يمكن انتاجه يتم اتخاذ السياسات الداعمة للمنتج العراقي ايا كان قطاعاً خاصاً او قطاعاً عاماً ويترتب على الجهات المعنية وتحديدا الحكومة والوزارات المختصة كوزارة الزراعة ووزارة الصناعة ووزارة السياحة والوزارات ذات العلاقة من بعيد او قريب ان تعمل على دعم القطاعات الاقتصادية لتمكينها من الانتاج كما كانت سابقا والمنتج العراقي يتميز عن غيرة بالمستوى الجيد ولاسيما المنتجات الزراعية ويحتاج ذلك الى منع استيراد ما يمكن انتاجه لحماية الانتاج العراقي وهذه سياسات تتخذها اغلب دول العالم المتقدمة والنامية لحماية منتجها الوطني . عكس السياسات التي اتبعت في العراق خلال الفترة من عام 2003ولغاية الوقت الحاضر ليس هناك حماية وطنية وان الاستيراد منفلت دون رقابة ودون حماية ودون فرض رسوم او ضرائب على المستورد مما يجعل الدولة تخسر ايرادات بملايين او مليارات الدولارات ومن الغريب ان البعض لا يوافق على فرض سياسات الحماية او فرض رسوم او ضرائب على المستورد مما يجعل البعض يضع شكوكا على سياسات من هذا النوع فيقول البعض ان البعض الذي يرفض من اصحاب القرار هم تجار بأسماء اخرى وهناك كلام من نوع اخر ان الاجندات الخارجية ان تجعل العراق سوقاً رائجة للأخرين مقابل كومشن للرافضين لهذه السياسات اذ ان الفترة التي اعقبت عام 2003 افرزت الغرائب في بلد استبيح بشكل غريب وليس هناك حرص على بناء دولته او بناء اقتصاده او بناء جيشه وحماية شعبه او توفير الامن للناس العراق كان ينتج حتى في زمن الحصار ويذكر البعض ان العراق كاد يصل الى الاكتفاء الذاتي من المنتج الزراعي وهذا ما ذكرته منظمة الغذاء والزراعة الدولية (الفاو) عام 1996 اثر الاتفاق الذي حصل بما سمي مذكرة التفاهم (الغذاء والدواء مقابل النفط). فماذا يعني ذلك ببساطة ان العراق قادر لو دعمت القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من الجهات المعنية من كل ما تقدم لا يحتاج الامر لحماية المنتج الوطني الى لجنة تتولى اتخاذ قرار بشان ذلك قد تستغرق وقتا طويلا وقد لا تتوصل الى قرار نهائي بفعل التدخلات وتبقى بين الاخذ والرد وبين اراء هؤلاء وقبول ذا ورفض ذا الامر يحتاج الى رؤية سليمة ممزوجة بوطنية صادقه واخلاص ونزاهة يكفي لا اتخاذ القرار الحاسم لحماية المنتج الوطني. .

حاكم محسن محمد الربيعي

موسكو

تقارير

علاوي يدعو إلى إحالة ملف المساءلة والعدالة للقضاء

وفد التحالف الوطني يزور دولاً خليجية لحل خلافات

بغداد— تمارا عبد الرزاق

كشف القيادي في التحالف الوطني خالد الأسدي عن نية القيام بجولة للتحالف الوطني الى دول الخليج لبحث ملفات عدة من بينها الخلافات والتسوية السياسية.

وقال الأسدي في تصريح امس ان (الجولة المقبلة للوفد ستكون خليجية برئاسة رئيس التحالف الوطني عمار الحكيم هو من سيترأس الوفد دون ان يحدد الدول الخليجية التي سيزورها الوفد في هذه الجولة).

وأشار الى ان (هذه الجولة تأتي استكمالا لزيارات وفد التحالف التي أجراها سابقاً في دول عربية عدة). فيما اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون جاسم محمد جعفر ان زيارة وفد التحالف المرتقبة الى دول الخليج هي جزء من زيارات متعددة لنقل الصورة الحقيقية عن العملية السياسية بالعراق.

تحركات اقليمية

وقال جعفر في تصريح امس ان (التحالف وضمن تحركاته الاقليمية التي ابتدأت بزيارة الاردن ثم مصر وما سيتلوها من زيارات الى دول الخليج ومنها بحسب اعتقادنا الكويت وقطر وعمان سعيا منه لايصال رسالة حقيقية عن طبيعة العملية السياسية بالعراق والتسوية المرتقبة) ,مبينا ان (هنالك صورة مشوهة نقلت عن البلاد خلال المدة الماضية).

واضاف جعفر ان (التحالف لديه برنامج عمل لنقل حقيقة العملية السياسية بالعراق ورد مايثار من قبل السيئين بالاضافة الى طرح التسوية والتوافقات الماضية والحالية والمستقبلية للم الشمل الداخلي وتقديم التنازلات لتحقيق الامن والاستقرار).

لافتا الى ان (العراق كدولة معتدلة ووسطية قادر على اداء دور الوساطة بين اطراف او محاور متقاطعة بالمنطقة لان لديه علاقات متوازنة مع الجميع ويعمل من اجل المصلحة الوطنية فقط بعيدا عن لغة المحاور الحاصلة بالمنطقة).

مؤكدا ان (الحديث عن وساطة عراقية عمانية لتقريب وجهات النظر بين ايران والسعودية هو امر لم يطرح ضمن جدول اعمال زيارة التحالف للمنطقة رغم ان العراق سبق له وان قام بوساطات بين امريكا وايران وقادر على التوسط بين السعودية وايران لوجود مقبولية له من جميع الاطراف).

وشدد جعفر على ان (التشنج بالمنطقة سيكون مضرا على العراق ايضا واي تفاهمات او تحقيق للسلم ضمن المنطقة سينعكس ايجابا على العراق اقتصاديا وامنيا واجتماعيا).

ولم يتسن لـ (الزمان) الحصول على معلومات اضافية برغم الاتصالات المتكررة بعدد من نواب التحالف الوطني

من جهة اخرى دعا نائب رئيس الجمهورية اياد علاوي السلطتين التشريعية والتنفيذية الى احالة ملف المساءلة والعدالة الى القضاء ,لافتا الى ان بناء الدولة يستلزم دعم القضاء وضمان استقلاله وعدم وقوعه في فخ المحاصصة.

وقال علاوي في بيان تلقته (الزمان) أمس (اذا كان جزء من القضاء او العاملين فيه قد استجاب لبعض الضغوطات او سقط امام الاغراءات او وقع في دائرة الوهم والحسابات الخاطئة فان ذلك يتضاءل امام التاريخ المشرق والانجازات المشرفة له قياسا بالمؤسسات الاخرى التي تهاوى الكثير منها). واضاف ان (بناء الدولة الناجزة يستلزم البدء بدعم القضاء وضمان استقلاله وسيادة القانون وعدم وقوعه في فخ المحاصصة والطائفية السياسية وكذلك دعم مؤسسات حفظ القانون من الشرطة الوطنية والقوات المسلحة العراقية).

مشددا على ان (تبنى تلك المؤسسات على اساس المهنية والكفاءة والانضباط بعيدا عن الطائفية السياسية ,فسيادة القانون ممثلة بالقضاء وحماية تنفيذه اللذان يعدان الركيزتان لبناء الدولة ولابد ان نجدد دعمنا للقضاء). ودعا علاوي (السلطتين التنفيذية والتشريعية الى ضمان سيادة القانون وتطوير قوى الامن الداخلي والقوات المسلحة بعيدا عن المحاصصة والتهميش والاقصاء والاسراع بتنفيذ قانون العفو العام وسن قانون للعفو الخاص وتحويل ملف المساءلة والعدالة واجتثاث البعث المسيس الى القضاء).

تطوير الخبرات

فيما شدد رئيس الجمهورية فؤاد معصوم على أهمية الارتقاء بالتعليم العالي ودور الجامعات في تطوير الخبرات وإعداد الكفاءات الوطنية التي من شأنها النهوض بالبلاد.

وقال معصوم في بيان تلقته (الزمان) أمس خلال لقائه عددا من عمداء كليات العلوم السياسية والقانون في الجامعات العراقية ان (العدل والقانون هما أساس بناء الدول المتحضرة لاسيما كليات العلوم السياسية والقانون التي تخرج أجيالاً مثقفة تقود البلاد في المستقبل وتنظم حياة المجتمع).

وأبدى معصوم (استعداده لدعم المشاريع التي من شأنها تطوير الأداء العلمي في تلك الكليات والاهتمام بالملاكات التدريسية الأكاديمية المتخصصة والمراكز البحثية وتوفير احتياجاتها فضلاً عن الاستفادة من هذه العقول في تطوير العملية السياسية وبناء مؤسسات الدولة).

وفي إطار أجوبته على استفسارات وطروحات الحضور في ما يتعلق بالتطورات على الساحة، أكد معصوم (أهمية توحيد الرؤى والمواقف السياسية والعمل على التهيؤ لمرحلة ما بعد تحرير الموصل وإنجاح المصالحة المجتمعية).

خالد الاسدي

جاسم محمد جعفر

اياد علاوي

سيارات الأعراس

أجمل الأيام هي تلك التي يفكر بها الإنسان الاقتران بشريكه لخوض تجربة جديدة في ميدان جديد لم يعهد من قبل ، وكثيرا ما يرافق هذه الأيام القلق الذي يتحول في كثير من الأحيان إلى مرحلة الإعياء نتيجة التفكير والسهر .....

والأجمل ما فيها هي التحضيرات لذلك اليوم الذي تصدر الكلام عنه الكثير من المجالس ،حتى ضرب مثلا شعبيا يجسد هذه الأيام (إذا ضامك الضيم أتذكر أيام عرسك) ومنذ صبانا ونحن نتلهف عندما نسمع بوجود عرسا عند الأقارب والجيران ، أو حتى في عموم المدينة وذلك عندما سار بنا العمر قليلا .

وقد رسخت حفلات الزفاف وما يسبقها من حفلات (الحنة) في عقولنا الباطنية ، فقد ذكرك لحفلة العرس يظهر لك شريط الحفلات المتمثلة برقصة (الساس) وهي رقصة بالسيوف يتبارى بها اثنان من أهالي المدينة وآلأن أصبحت من الفولكلور ، ومرورا بـ (المربعات) ورقصة (الجوبي) المصحوبة بالطبل و (الزنجاري) وانتهاء بالمقامات .

وفي العقدين الماضيين دخلت إلى حفلاتنا فرق (الاورك) وال (دي جي) وكانت متماشية مع التطور الحياتي ، ولو في كثير من الأحيان تتحول إلى إشعارات للعشيرة وكأنك جالس في فصل عشائري ....كل هذه المراحل جميلة وذكرياتها تريح النفس وتهدأ الأعصاب المتوترة ، وخاصة إذا أضيفت لها بعض الجمل لغرض التزويق اللفظي .

وعند دخولنا الألفية الثالثة شاهدنا مظهرا مغايرا لما اعتادت عليه إبصارنا من مشاهدة حفلات الزفاف وهي وضع أجهزة (دي جي) مع مولدة الكهرباء فوق سطح السيارات(الكية) وتجوب الشوارع ذهابا وإيابا بأصواتها المرتفعة ، لم استمع لشخص يرغب فيها من مختلف الأعمار ، فلماذ إذن تكون أول الحاجزين لها إن كان لديك عرس؟

المتتبع لمصدر ابتداعها يجد ظهورها الأول كان في حفلات الإعراس والخاصة في كردستان العراق حيث غالبا ما تكون الحفلات في الحدائق والفضاءات الخارجية ، وبعدها مرت في بعض مناطق (بغداد) بعد عام (2003) وبعدها دخلت آلينا واستقرت بعد إن عزف عنها من ابتدعها .

لم أكن متحملا على هذه الظاهرة ... ولكن لكثرة ما سمعت عنها ...

ظافر قاسم آل نوفة

بغداد